

رفع تحديات اقتصادية محلية لبلديات المسيلة بآفاق التنمية السياحية التراثية

أ.د. خلف الله بوجمعة أ. صوشي سليمة
معهد تسيير التقنيات الحضرية بالمسيلة- الجزائر

الملخص:

يُعتبر التراث العمراني حاليا أهم محرك لصناعة السياحة باعتبار هذا الموروث من أهم عوامل الجذب السياحي لان لكل بلد خصائصه ومميزاته الثقافية التي ترسم ملامح هويته الحضرية لينفرد بصبغة تخصه دون غيره، مما يزيد هذا الاختلاف والتنوع في متعة الترفيه والتشويق من جهة والاكتشاف وتوسيع الآفاق الفكرية من جهة أخرى، وهذا القطاع أي السياحة يرمى بدوره إلى هدف استراتيجي للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و ولاية المسيلة جزء من فسيفساء غاية في الجمال سميت الجزائر لما حظيت به من نعم إلهية كالموقع جيواستراتيجي وشساعة مساحتها الى تنوع مقوماتها الطبيعية والثقافية لذا اولت الدولة الجزائرية أهمية بالغة لإعادة إصلاح القطاع السياحي وتدارك الأخطاء السالفة وجعل هذا الأخيرة احد دعائم الاقتصاد الوطني من خلال استغلال هته المقومات السياحية المحلية.

الكلمات المفتاحية: التشريعات السياحية في الجزائر، ولاية المسيلة، ميزانية الجماعات المحلية، المقومات السياحية المحلية، التنمية السياحية

Résumé:

Tout pays possède ses caractéristiques et ses spécificités distinctives, il y en a certains qui sont gâtés par la nature, tant par la situation, le climat ou les reliefs géographiques, que par l'histoire et les ruines des anciennes civilisations qui tracent l'identité de chaque pays et lui octroient son cachet qui le différencie des autres peuples. Cette différence et cette diversité représentent une valeur ajoutée au plaisir de divertissement et à d'autres sensations d'une part, et à l'élargissement des horizons intellectuels et culturelles d'autre part.

La Wilaya de M'sila est une partie d'un pays d'une beauté inouïe, pour tout ce que la loi divine lui a réservé tels que situation géostratégique, immensité de la superficie et caractéristiques naturelles et culturelles.

L'Algérie attache une grande importance à la réforme du secteur de tourisme par l'adoption d'une législation adéquate afin de remédier aux lacunes déjà existantes, et faire du tourisme une solide assise pour l'économie nationale; en activant la dynamique d'affluence humaine, et par conséquent le flux financier pour les dispositions touristiques locales.

Mots clés: Wilaya de M'sila – développement touristique- budget des collectivités locales- potentiel touristique local- législation touristique.

المقدمة :

ازداد الاهتمام بدراسة كل ما يتعلق بالمجتمع المحلي على اعتبار هذا الاخير الوحدة المصغرة المكونة للمجتمع الكلي الا وهو الوطن، فالتنمية المحلية تسعى لنهوض بالمقومات المحلية التي من خلالها يتم اختيار المشاريع الملائمة لخصوصيتها المحلية والامكانيات المتوفرة بها، وعلى اعتبار السياحة من المنظور الاقتصادي هي قطاع انتاجي يلعب دورا مهما في تحقيق برامج التنمية المحلية من خلال زيادة الايرادات المالية وفرص لتشغيل العمالة .

حيث تعتمد التنمية السياحية المحلية على اختلاف انواعها على توفير الجو المناسب لها لدفع العجلة الاقتصادية المحلية فالوطنية، الامر الذي يفرض تبني وتطبيق استراتيجية تعتمد على جوانب ثلاثة هامة :

✓ أولا: البعد الاجتماعي كون الفاعلين والمتدخلين بقطاع السياحة جزء من هذا المجتمع المحلي .

✓ ثانيا : الاطار القانوني المسير لهذا القطاع والتسهيلات المقدمة من طرف الدولة لنهوض بالتنمية السياحية المحلية .

✓ ثالثا : المقومات السياحية المحلية بالمجتمعات المحلية باعتبارها كعينة من المجتمع الاصلي

I-اشكالية الدراسة :

وعلى ما سبق يمكن ان نطرح اشكالية الدراسة من خلال التساؤلات التالي :

- الى أي مدى يمكن ان تساهم التنمية السياحية التراثية في دفع العجز بميزانيات الجماعات المحلية ؟
- ما هي سبل الاستثمار السياحي بهذه الارث التراثي ؟
- كيف يمكننا تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية في ظل أوضاع متناقضة ؟.

II-أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذا العمل دراسة واقع الامكانيات السياحية بالمجتمعات المحلية لولاية المسيلة وافاق تميمتها لتحويل جميع هذه الطاقات إلى عرض سياحي نوعي لتحقيق الأهداف الرئيسة في المجالات التنمية التالية :

- ✓ تدعيم ميزانيات الجماعات المحلية.
- ✓ تنمية المجتمعات المحلية .
- ✓ ترسيخ مبدأ اللامركزية التخطيط.

III-منهجية الدراسة

سنحاول بلوغ الاهداف المسطرة من طرفنا بانتهاج المنهج العلمي الوصفي التحليلي الذي يستند في طرحه على دراسات وابحاث منجزة سابقا ذات صلة بالموضوع وكذا احصائيات دقيقة وشاملة عن الامكانيات التراثية لولاية المسيلة وافاق الاستثمار السياحي بها، وفي اطار هذا المنهج البحث العلمي وسعينا لبلوغ اهدافنا المسطرة اعلاه من جهة ولتحكمنا اكثر في مجريات الدراسة يتوجب علينا الاستعانة بعدة مقاربات علمية التي من شأنها تفكك مدلولات موضوع

الدراسة لفهم اعمق واكثر دقة لها، ثم اعادة تركيبها لفهم نظام العلاقة المغلق فيما بينها ونظام العلاقة المفتوح على بيئتها الفرعية والعامة، ومن هذا المنطلق وبدافع الحاجة الملحة لإدراك ماهية مدلولات الدراسة والقواعد الخاصة التي تحكمها سنعمد في بادئ الأمر على:

1. المقاربة الموضوعية (Approche thématique): ومن خلال هذه المقاربة سنتمكن من تحديد وتوحيد المصطلحات والمفاهيم الخاصة بكل مدلولات الدراسة نذكر على النحو التالي:

✓ التراث العمراني

✓ التخطيط السياحي

✓ الاستدامة بنظرة اجتماعية محلية .

2. المقاربة سوسيولوجية (Approche sociologique): تكمن فائدة وهدف استعمال هذه المقاربة في فهم شكل ومضمون العلاقات الاجتماعية وثقافية التي تكون بين الفاعلين في مجتمع الدراسة وهنا يجدر بنا الاشارة ان الامر يتعلق بالفاعلين في اطار قانوني وكذا افراد المجتمع للإعطاء فيما بعد تصور لمشروع العمل يكون قابل لتجسيد الواقعي في ضوء خطة تأخذ في الحسبان كل العوامل المتداخلة لتحقيق أداء فعال وبلوغ المردود المسطر لمقترحات الدراسة.

3. المقاربة التحليلية (Approche analytique): تكمن نجاعة هذه المقاربة في فهم العلاقة خطية المباشرة بين السبب والنتيجة لكل من مكونات الدراسة .

و بعد عملية ادراك اهم ومجمل المعارف وعلاقات المباشرة الرابطة بين مدلولات الدراسة ننتقل تدريجيا لمعرفة الصلات الرابطة والقواعد العامة التي تحكمها بقصد كشف نوع هذه العلاقات المعقدة والمتعدية ولإدراكها من جهة وتبنيها من جهة اخرى عن طريق النقد والتحليل المعمق لهذا النظام من خلال :

4. المقاربة النظامية (Approche systémique): نستعين بهذه المقاربة لإعطاء تفسيرات و اجابات للعلاقة الجدلية والمركبة بين مدلولات الدراسة لا نها تربط وتدقق بالتفاعلات بين جميع العناصر لإدراك شامل ل :

✓ البيئة الحضرية والتنمية المستدامة

- مع امكانية ربط عدة مجموعات من المتغيرات في نفس الوقت ونخص بذكر:
- ✓ العلاقة الجدلية بين متطلبات التنمية السياحية واثارها الاقتصادي وضرورة الحفاظ التراث العمراني .
 - ✓ العلاقة الرابطة بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي .
 - ✓ التخطيط السياحي والتنمية البيئية .

ماهية المجتمع المحلي والتنمية المحلية:

ازادا الاهتمام خلال فترة الثمانينات القرن الماضي بكل ما يتعلق بالمجتمع المحلي، لان في ذلك الاهتمام اهتماما بالمجتمع الكلي، ومن هنا ظهرت عدة مفاهيم نذكر اهمها:

ما قاله Nelson > ان المجتمع المحلي هو عبارة عن نطاق مكاني محدود يتكون من مجموعة من العناصر، والعمليات، والمحاور والابعاد التي تساهم في تقدمه عن طريق حل مشكلاته الذاتية. (عيد، 1996، صفحة 61)

لطالما اعتبر النطاق المحلي ساحة لتنفيذ قرارات السياسة الوطنية المركزية والبنى التحتية لوسائل النقل والصحة والصرف الصحي وغيرها، شهد مفهوم التنمية المحلية نهضة في بلدان دول الشمال خلال الثمانينات عند انسداد الافق

امام استراتيجيات التنمية التي ارستها حكومات هذه الدول، وذلك لان تمركز السلطات الاقتصادية والثقافية والتقنية في ايدي الدولة لم يسمح بتحقيق التوازن اللازم لدعم عملية التنمية المحلية، واليوم تتوجه البلدان النامية الى تبني هذا المفهوم تدريجيا، لان نهج التنمية المحلية يسمح بتحديد الاولويات واختيار المشاريع الواجب تنفيذها من خلال المعلومات والاقتراحات التي يقدمها اهالي المنطقة المعنية > فالتنمية المحلية كناية عن عملية تتيح للمجتمع المحلي فرصة المشاركة في تشكيل بيئته بغية تحسين الظروف المعيشة للسكان. (البنانية، 2007، صفحة 16).

1. مقومات تنمية المجتمع المحلي: تشتمل على مقومات رئيسية هي :

- ✓ ادخال مجموعة من التحسينات الفيزيكية على البيئة المحلية مثل الشوارع الممهدة، المسكن، المياه الصالحة لشرب،.....الخ.
- ✓ الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن ان تشارك في عملية تنمية المجتمع المحلي مثل الصحة، التعليم، الترفيه، الخ.
- ✓ العناية التي لا بد وان توجه الى تكوين جماعات تناقش وتدرس عملية تنمية المجتمع المحلي، وبـل تشارك فيها

2. مراحل اجراء عملية تنمية المجتمع المحلي

- يمكن النظر الى تنمية المجتمع المحلي على انها عملية دراسة تجريبية لمجتمع المحلي، حيث تسهم تلك الدراسة في التعرف على جوانب المجتمع المحلي ومشكلاته، وحجم امكانياته التي يمكن تسخيرها لحل هذه المشكلات ووضع Carl Taylor خمس خطوات لهذه العملية يمكن توضيحها في النقاط التالية (عيد، المرجع نفسه)
- ✓ المناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلي يقوم بها اعضاء في نفس ذلك المجتمع، و يساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلي.
 - ✓ التخطيط المنظم وذلك لتنفيذ ما تم مناقشته في الخطوة الاولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين ترسم خطة متكاملة لتنفيذه.
 - ✓ التعبئة الكاملة والاستخدام الامثل لكل الطاقات الفيزيكية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي.
 - ✓ محاولة تحقيق اكبر قدر ممكن في التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي، و هناك مجموعة من الخصوصيات التي يجب مراعات تأثيرها عند ادخال تلك التحسينات.
 - ✓ محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض، بمعنى انه اذا حقق احد البرامج نجاحا فان عائد ذلك النجاح - سواء كان اقتصادي او اجتماعي - ينبغي ان يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية اخرى.

3. عناصر عملية تنمية المجتمع المحلي :

- هناك مجموعة من العناصر الاساسية لعملية تنمية المجتمع المحلي نتلخص في (عيد، المرجع نفسه):
- ✓ يجب ان تتوافق الانشطة المبذولة في المجتمع مع الحاجات الاساسية له، بحيث تكون الاولوية للمشروعات التي تهتم بالأفراد في حياتهم مباشرة.
 - ✓ ينبغي ان تحقق التحسينات المحلية من خلال مجهودات تبذل اولاً في ميادين مستقلة ثم تكامل في اطار خطة واحدة.
 - ✓ ان المواقف المتغيرة لا افراد المجتمع المحلي تقابل في اهميتها تلك الانجازات المادية للمشروعات المحلية في مراحلها التنموية.
 - ✓ ان تنمية المجتمع المحلي تهدف الى زيادة فعالية افرادها في المشاركة الايجابية في البرامج الانمائية لمجتمعهم.
 - ✓ يجب ان تتوفر اسس موضوعية في القيادة المحلية التي ترعى التنمية في المجتمع مثل الاندماج الكامل في المجتمع، والتشجيع والتدريب.
 - ✓ النهوض بمشروعات المجتمع المحلي ذاتية الادارة والتمويل ينبغي على الحكومات ان تقوم بتشجيع هذه المشروعات مادياً وادبياً.
 - ✓ ان تتضمن برامج تنمية المجتمع المحلي داخل الاطار الوطني، يحتاج الى الاساسيات متسقة وترتيبات ادارية محددة لنمو ذلك المجتمع.
 - ✓ يجب ان تستخدم موارد التنظيمات الحكومية والتطوعية استخداماً كاملاً وامثل في وضع برامج تنمية المجتمع المحلي.
 - ✓ يجب ان يسير التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي في خط متوازن مع المجال الوطني الواسع.

I. دور السياحة في التنمية الاقتصادية

II. السياحة ومقوماتها:

III. تعريف السياحة:

تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لآثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات وبالتالي يحصل التعارف وتمنح فرصة لإقامة علاقات صداقة بين الشعوب أو تشكيل جو من التسامح بين الشعوب، كما تعتبر السياحة عاملا للسلم كما ذكر السيد رئيس المنظمة العالمية للسياحة *La paix doit au tourisme autant que le tourisme doit a la paix*.

في الحقيقة لقد اختلفت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالسياحة حسب وجهات نظر مختلفة كل على حدا فذكر منها:

- "السياحة هي ذلك النشاط الحضاري والاقتصادي والتنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ماعدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار". (عيد، المرجع نفسه)

"- السياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة. وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب وأوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية. كما ترى الأكاديمية الدولية للسياحة بأن السياحة تعبير يطلق على حالات الترفيه، وعلى هذا الأساس فهي مجموعة الأنشطة المحضرة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية، وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح" (العيادي، 2001، صفحة 151)

أ. مقومات السياحة :

ترتكز السياحة على مقومات بعضها طبيعي والآخر بشري ومادي (العظيم، 1991، صفحة 16)

*المقومات الطبيعية: وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية... الخ أي كل مظاهر جذب السواح.

*المقومات البشرية: وتمثل في الجوانب التاريخية، كالأثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية بطوعها المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان.

*المقومات المالية والخدمة: وتمثل في مدى توافر البنى التحتية، كالمطارات النقل البري والجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران... الخ، ومدى توافر الخدمات المكاملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية.

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الإعلام على جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

ب. الطلب السياحي:

يعرف الطلب على سلعة معينة «بأنه مقادير تلك السلعة التي يرغب الافراد في شرائها في وقت معين بأسعار بديلة ممكنة»، وعليه يمكن القول ان الطلب السياحي هو مجموعة الخدمات أو سلعة سياحية التي يرغب الاشخاص الطبيعيين أو المعنويون استفادة منها على اساس مقابل مالي خلال فترة زمنية معينة . (العظيم، المرجع نفسه)

ت. العرض السياحي:

اما العرض السياحي «بانه الكمية التي يمكن ان تباع فعلا في السوق من سلعة أو خدمة معينة خلال فترة زمنية، وتبعا لتفاعل مجموعة من العوامل المحددة للعرض»، ويمكن حصر هاته العوامل فيما يلي (تقرير المنظمة العالمية للسياحة، 2012)

- مستوى تعاطى الانتاج
- اسعار الانتاج (المواد الاولية)
- اسعار السلع الاخرى المرتبطة بالسلعة المعروضة

- توقعات المنتجين المستقبلية حول الاسعار في السوق

4. الأهمية الاقتصادية للسياحة:

يحتل النشاط السياحي مكانا هاما في الاقتصاد العالمي أو يعرف نموا مستمرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث إن المنظمة العالمية للسياحة أحصت إن عدد السياح في العالم لسنة 1997 م كان 62.80 مليون يقابلهم إنفاق سياحي مقداره 443 مليار دولار فالسياحة لم تعد شرفا بل تنامت ونشطت وأصبحت الآن صناعة العصر والمستقبل، (درويش، 1997)

نظرا لتطور الكبير للإنفاق الحاصل في هذا المجال اعتبارا من بداية النصف الثاني من القرن العشرين (أنظر الجدول رقم 01).

الجدول رقم 01 : تطور حجم الإنفاق السواح في العالم

السنة	عدد السواح (مليون)	الانفاق (مليار دولار)
1950	20	2.1
1960	70	68
1970	165	18
1980	286	105
1985	465	265
1995	561	380
1999	657	455

المصدر: عثمان العائدي، ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر السياحة العربية، الاتحاد العربي

للفندقة والسياحة، العراق، 2001، ص10

هكذا أصبحت السياحة الصناعة الأولى في العالم، حيث أصبح عدد من يعمل في قطاع السياحة يساوي عدد العاملين في الصناعات الخمس التالية: الإلكترونيات، الكهرباء، الحديد والصلب، النسيج، السيارات. وينتقل قطاع السياحة في الترتيب الأول بالمقارنة مع القطاعات الأخرى في التجارة العالمية (انظر الجدول رقم 02).

✓ تعتبر السياحة نشاطاً أساسياً نظراً لآثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للدول. بحيث إن السياحة نشاط ثري بفرص التشغيل فالإحصائيات تشير إلى أن عدد العاملين في القطاع السياحي بصورة مباشرة أو غير مباشرة 11% من قوى اليد العاملة في العالم، فهي الصناعة الأولى من حيث تشغيل اليد العاملة، وبذلك أصبح لها دور أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

✓ السياحة قادرة على جلب تدفقات نقدية بكميات تعادل وقد تفوق مداخيل المحروقات، فالفنسا مثلاً استفادت من 12.30 مليار من مداخيل سياحة عام 1997 فهذا الرقم لا يبتعد عن مداخيل الجزائر في المحروقات في نفس السنة، مع العلم أن ثروة المحروقات زائلة.

الجدول رقم 02 : ترتيب مشاركة القطاعات الاقتصادية في التجارة العالمية

سياحة	نفط	سيارات	الكهربائيات	نسيج	حديد
5.8%	7%	6%	5%	2%	2%

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للسياحة عام 1999

IV. الدور التنموي للجماعات المحلية بالاقتصاد الوطني الجزائري

1. الجماعات المحلية ومجالات التنمية

تحتل الجماعات المحلية (البلدية والولاية) المركز القاعدي وتعتبر الخلية الأساسية وحجر الزاوية التي تربط المواطن بالدولة، كما أنها الإدارة الأكثر قرباً من المواطن، لذا أولت الجزائر لهذه الهيئات اهتماماً كبيراً حيث خصت بمجلة من الصلاحيات في مجال التنمية وذلك منذ اعتماد قانون لها سنة 1967، بعدها جاء القانون البلدي الجديد على اثر التعديل الدستوري لسنة 1989 والذي جاء ليكرس مبادئ اقتصاد السوق ليوّسع صلاحيات البلديات حيث ادرج ضمن باب مستقل تحت عنوان "صلاحيات البلدية" والمتمثلة في : (القانون 08/90، 1990)

✓ التهيئة والتنمية المحلية .

✓ التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز.

✓ حفظ الصحة والمحيط والاستثمارات الاقتصادية.

✓ الاجهزة الاجتماعية والجماعية والسكن.

✓ التعليم الاساسي وما قبل المدرسي .

كما اعتبرت الولاية منذ نشأتها جماعة عمومية اقليمية ولها اختصاصات سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية وهي ايضا منطقة ادارية للدولة، ليأتي القانون 1990 ليرسخ أهمية التنمية المحلية لهذه الجماعة العمومية في بابه الثالث " اختصاصات المجلس الشعبي الولائي". (الامر 38/69، 1969)

حيث خول القانون للمجلس الشعبي الولائي اتخاذ كل اجراء من شأنه ضمان تنمية الولاية حسب القدرات والمميزات الخاصة بكل ولاية، كما استفادة من الاستقلالية المالية والشخصية الاعتبارية لاجل تجسيد هذه المهام والصلاحيات ببرامج على أرض الميدان . (القانون 09/90، 1990)

2. مفارقات التنمية المحلية

الا أنه اتضح بالممارسة الميدانية أن هناك العديد من المفارقات لمزاولة كل المهام الموكلة للجماعات المحلية والتي تنعكس على قدرة مواكبة المكاتب العمومية نتيجة لجملة من العراقيل نحصر أهمها :

أ. التقسيم الاداري :

لتقسيمات الاقليمية التي مرت بها الجماعات المحلية بالجزائر اثر وانعكاس متباين على تمويل المالي لهذه الاخيرة، وبالتالي امكانيات احداث تنمية محلية ،حيث كانت بداية التقسيم الاداري في فترة الاستعمار الفرنسي ونتج عن هذا التقسيم 1535 بلدية في الجزائر وكان دون مراعاة اي تجانس سوى خدمة المصالح الفرنسية . (صافيلا، 1979، صفحة 86)

ليأتي بعد الاستقلال المرسوم 1963 لإعادة تنظيم الحدود الاقليمية للبلديات حيث ادى الى تخفيض عدد البلديات الى 676 بلدية وتم تجميعها نحو متوسط عدد سكان يقدر 18 الف ساكن، وقد كان لهذا التقسيم اكبر نتيجة ايجابية تحققها السلطات المركزية على المستوى

الاداري نظرا لانخفاض وبصورة محسوسة اعباء تسيير البلديات واقامت لها اساسا ماليا وبشريا أكثر نفعا .

الا ان سلطات المركزية ستة 1984 قامت بإضافة جملة من الولايات وعدد هام من البلديات ليرتفع عدد الولايات من 31 الى 48 مقابل 704 بلدية الى 1541 اي بإضافة 837 بلدية جديدة مما انجر على هذا الاجراء العديد من السلبيات نذكر منها

✓ ازدياد عدد البلديات القروية عديمة الدخل (ثلثي 3/2 البلديات العاجزة ريفية) . (CENEAP, le reforme des finances et de le fiscalité locals, janvier 2008)

✓ ظهور أكثر من 600 بلدية اصطناعية تحتاج الى توظيف جديد . (CENEAP, 1997)

✓ لم يصاحب هذا الاجراء وسائل لترقية الاستثمار في هذه البلديات وبالتالي خلق العمالة .

✓ مضاعفة ميزانيات تسيير البلديات دون مورد مالي محلي ليغطي ذلك .

مع العلم ان هذا القرار اتخذ في فترة البجوحة النفطية سنة 1985 على اساس تغطية اي نقص في الجباية عن طريق الجباية البترولية الا انه سرعان ما انخفض سعر البترول 1986 مما انعكس سلبا على المساعدات المخصصة من طرف الدولة .

ب. اشكالية النظام الجبائي المحلي

تتركز الخزينة المالية بشكل اساسي على المداخل الجبائية والتي لا تكون الا من خلال قانون وطني، حيث تشكل هذه التحصيلات أكثر من 90 % من موارد ميزانيات البلدية مما ادى بالكثير من البلديات الى عدم تفاديها الخلل المالي بميزانياتها بسبب نقص التحصيل الجبائي الذي يصعب تداركه لو لا تدخل الصندوق المشترك للجماعات المحلية بحصة محددة من ايرادات النظام الوطني العام للضرائب الممول اصلا من بعض الاقطاعات الاجبارية من الميزانيات المحلية ونسب بعض الضرائب والرسوم .

ت. عجز الصندوق المشترك للجماعات المحلية

بدأ يعرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية في الآونة الاخيرة بعض العجز نتيجة لثلاث اسباب نذكرها كما يلي:

✓ العدد المتزايد والكبير للبلديات العاجزة.

✓ الغاء ضريبة الدفع الجزائي حيث كانت تستأثر بحصة الاسد 70%.

✓ تكليف الصندوق بدفع اعانات تسيير الحرس البلدي والتي تتعدى 40% من ميزانيته.

3. أهمية وواقع السياحة في الجزائر بنظرة السياسة المركزية

اولت الدولة الجزائرية مؤخرا اهتماما بقطاع السياحة حيث رسمت استراتيجية لنهوض بهذا القطاع من خلال المخطط التوجيهي لتنمية السياحة افاقه 2025 حسب المؤهلات المتوفرة بأقاليمها بالاعتماد على منهجية متطلعة لتقديم عرض متنوع ومتعدد من شأنه الاستجابة لمختلف المتطلبات الى سبعة أقطاب سياحية راقية وهي:

✓ القطب السياحي شمال - شرق: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة...

✓ القطب السياحي شمال - وسط: الجزائر العاصمة، تيبازا، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدينة، البويرة، تيزي وزو، بجاية.....

✓ القطب السياحي شمال-غرب : مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس وغيليزان.

✓ القطب السياحي جنوب - شرق " الواحات " : غرداية، بسكرة، الواد، المنية...

✓ القطب السياحي جنوب - غرب " التوات - قورارة " : طرق القصور : أدرار، تيميمون وشار.

✓ القطب السياحي للجنوب الكبير : تاسيلي أنهاجر، إيزي، جانت ...

✓ القطب السياحي للجنوب الكبير: أهافار، تامنراست ...

رغم ما عرفته الطاقات السياحية الجزائرية من تطورا كميا معتبرا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا غير ان هذه الانجازات تبقى ضعيفة مقارنة مع امكانياتها التي تأهلها ان تحتل مرتبة احسن على الصعيد العربي والافريقي فالعالمي نظرا لجملة العوائق تقف أمام تطور هذا القطاع بشكل متفاوتة الصعوبة والأهمية من قطب سياحي الى اخر الا انها تشترك في النقاط التالية:

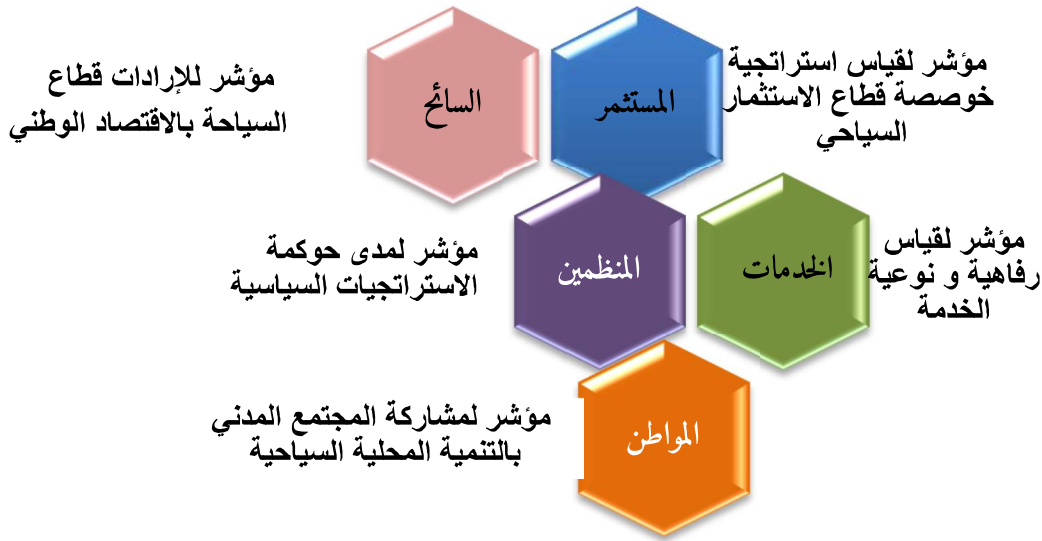
✓ نقص الميزانية المخصصة لنهوض بقطاع السياحة الذي أثار على النوعية وكمية النشاطات.

✓ نقص فعالية الاليات القانونية لترقية قطاع السياحة .

✓ نقص الاستثمار والهياكل القاعدية للسياحة.

✓ ضعف نظام الإعلام والاتصال والترويج للمواقع السياحية ..

الشكل رقم 01: الشركاء الخمسة لتنمية السياحة



المصدر: اعداد الباحثين

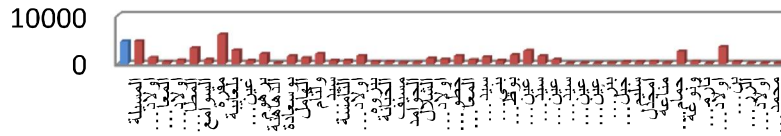
4. دفع العجز الاقتصادي المحلي بأفاق التنمية السياحية التراثية لولاية المسيلة

ولاية المسيلة بحكم موقعها الجغرافي تعتبر كهزمة وصل بين شرق وغرب البلاد ويمكن إدراجها ضمن الأقطاب السياحية الراقية الواقعة بالجهة الجنوبية الشرقية بمنطقة "الواحات" كما يمكن ادماجها ضمن السلسلة السياحية لكل من بجاية، برج بوعريش وسطيف لأن ولاية المسيلة تربع على مساحة قدرها 18.175 كلم² مما جعلها تكتسي أهمية سياحية بفضل شساعة مساحتها وتنوع طبيعتها ونسيجها الاقتصادي وتعدد مؤهلاتها (تتميز بتضاريسها الجبلية، آثارها التاريخية والأيكولوجية ومنابعها الحرارية، فضلا عن غاباتها ومناظرها الطبيعية الساحرة) متوزعة عبر بلديات الولاية والبالغ عددها 47 بلدية.

أ. وضعية التنمية الاقتصادية لولاية المسيلة

ان نسبة غني اغلب الجماعات المحلية لولاية المسيلة اقل من المعدل الوطني (4665) كما هو موضح بالتمثيل البياني (انظرا التمثيل البياني رقم 01)، فإننا نلاحظ الفرق جليا بين معدل الوطني ومعدلات الغنى للجماعات المحلية باستثناء بلديتي المسيلة ومقرة فان معدل غناهما يفوق المعدل الوطني.

التمثيل البياني رقم 01: نسبة الغنى للبلديات ولاية المسيلة لسنة 2015



المصدر : مديرية الادارة المحلية لولاية المسيلة 2015+ معالجة

مما تتطلب هذا الوضع تدخل الدولة خلال ثلاث سنوات الاخيرة لتغطية العجز لتميتها، كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم 03: اعانات المالية الممنوحة للبلديات من طرف الدولة

السنة	2013	2014	2015
مبلغ اعانات الدولة (دج)	5.039.751.217.00	12.897.697.694.472.00	381. 566. 174,00

المصدر : مديرية الادارة المحلية لولاية المسيلة 2015

ب. العرض السياحي التراثي لولاية المسيلة

و على رغم من تنوع المقاصد السياحية بالولاية الا اننا سنستأثر بدراسة التراث المادي ولا مادي للولاية الذي يتميز عرضها السياحي التراثي ب :

- ✓ تعدد المواقع التراثية ذات القيمة الوطنية والعالمية.
- ✓ وجود سوق مفتوح للمنتجات التقليدية والحرفية المحلية.
- ✓ تنوع التراث الثقافي الالامادي للمنطقة مقسمة الى منطقتين سياحتين "منطقة المسيلة" الواقعة بالجهة الشمالية وتميز المنطقة الشمالية بطابع جبلي، و "منطقة بوسعادة الواقعة بالجهة الجنوبية ذات طابع صحراوي.
- ✓ الاعتدال المناخي .
- ✓ التطور السريع الذي تشهده مرافق النقل والاتصال.
- ✓ قرب المنطقة من الأسواق الكبرى الموردة للطلب السياحي .

البوم الصور رقم 01: التراث الثقافي الهادي بولاية المسيلة

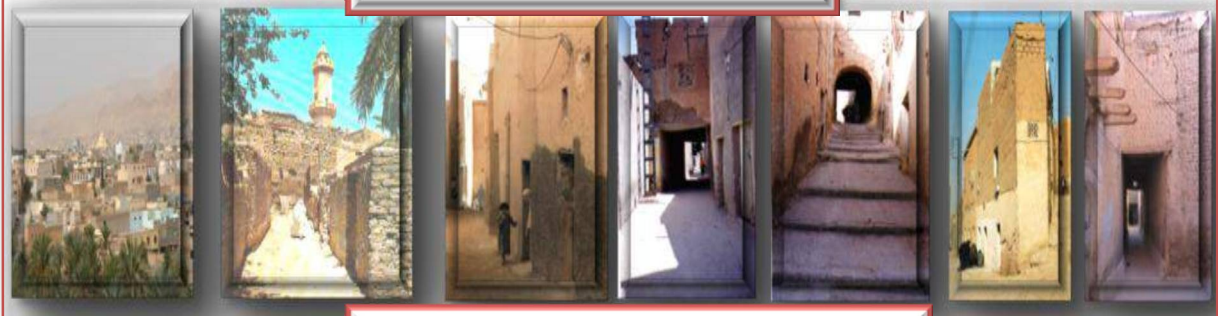
قلعة بني حماد ببلدية المعاضيد



زاوية الهامل ببلدية اولاد سيدي براهيم



المدينة القديمة ببلدية بوسعادة



مجموعة الصناعات الحرفية التقليدية لولاية المسيلة



شاكي عبد الحق ،مفتش بمديرية السياحة لولاية المسيلة .ماي 2013

ت. الطلب السياحي بولاية المسيلة

تستقبل ولاية المسيلة المضيافة العديد من السياح والفضوليين الذين تقام على شرفهم أمسيات فنية منشطة وعلمية مع حرص المسؤولين إعطاء دفع لهذا القطاع على المستوى المحلي والداخلي لارتقاءها لتحفيز العائلات القادمة من كل فج عميق وخاصة من شمال البلاد اين تكون السياحة الداخلية مزدهرة خلال فصلي الربيع والشتاء، بالإضافة إلى ذلك السواح الاجانب على

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2013	2014	2015
عدد السياح الجزائريين	54344	52019	61011	66085	60961	57639	61469	40092
عدد السياح الأجانب	1254	490	742	1153	1075	5598	2772	1526

اختلاف اهدافهم السياحية كما يلي :

الجدول رقم 04: احصائيات السياحة الداخلية لولاية المسيلة

الا ان هذه الارقام تبقى ضعيفة مقارنة مع الهياكل الموجودة حيث يقدر متوسط اقامة السائحة بليلة واحدة فقط وذلك راجع بالإضافة الى العراقيل التي يعاني منها قطاع السياحة على التراب الوطن ككل فهناك اسباب محلية نذكر منها :

- ✓ العجز الكمي والنوعي للمرافق للإيواء السياحي بالولاية (تصنيفها متوسط من 2 أو 3 نجوم) .
- ✓ افتقاد الثقافة السياحية عند المواطن المحلي .
- ✓ عدم توفر محيط مثير لاهتمام السائح (قلة الحفلات والاستعراضات، التظاهرات....الخ).

✓ سير بطيء لإنجاز الدراسات وتنفيذ المخططات الخاصة بالتنمية السياحية المحلية (تم انطلاق عملية اعداد مخطط التنمية السياحية لولاية المسيلة SDAT في 2009 وصدق عليه من طرف الجهات الوصية في 2015 مع العلم ان افاق هذا المخطط 2030).

✓ ضعف تنسيق بين الفاعلين المعنيين بترقية السياحة (الديوان الوطني لسياحة، المخطوط الجوية الجزائرية، أصحاب الفنادق.... الخ).

✓ التدهور الناجم عن اللامبالاة والاستغلال غير عقلاني للمواقع الأثرية .

✓ ضعف الرقابة داخل المواقع الأثرية حيث أنه غير مسيج بطريقة شاملة وكاملة مما صعب كثيراً من رقابة جميع أجزاء الموقع

ث. تطلعات استشرافية لقطاع السياحة لولاية المسيلة :

بناء على الإيرادات المالية للفنادق والمراقد عبر ولاية المسيلة (الإطعام والايواء) دون التطرق لإيرادات الهياكل الأخرى التي لها علاقة مباشرة بقطاع السياحة (النقل، بيع منتجات، اتصالات، الخ)، يمكن ان يغطي قطاع السياحة نسبة مئوية تقدر ب 10.28 % من العجز السنوي بميزانيات الجماعات المحلية لولاية المسيلة خلال مدة ثلاث اشهر فقط اذا تم اشغال كل الطاقة الاستيعابية للإيواء والاطعام الموجودة بمختلف بلديات الولاية والتي تتميز بالعدد المحدود (انظر الجدول رقم 05) .

جدول رقم 05: توقعات استشرافية إيرادات الاطعام والايواء لمدة ثلاث اشهر

التعيين	الطاقة/ الأسرة	اسعار الخدمة - دج -		سعر الخدمة واحد - دج - ليوم
		الايواء	الوجبة	
فندق كراددة	67	10 000,00	1 500,00	871 000,00
فندق القلعة	316	5 000,00	1 000,00	2 212 000,00
فندق الفتح	39	2 000,00	1 000,00	156 000,00
فندق القايد	134	1 500,00	900,00	442 200,00
فندق الإقامة الطبية "بو سجور"	22	1 200,00	800,00	61 600,00

257 600,00	800,00	1 200,00	92	فندق النجاة
492 800,00	800,00	1 200,00	176	فندق النصر
131 600,00	800,00	1 200,00	47	فندق الجزائر
168 000,00	800,00	1 200,00	60	فندق القصب
105 000,00	/	500,00	210	المراقد (04)
4 897 800,00				المبلغ الاجمالي ليوم واحد
450 597 600,00				المبلغ الاجمالي لمدة ثلاث أشهر

المصدر : اعداد الباحثين

V. توصيات :

ولبلوغ لتهته الاهداف نقترح مجموعة من التوصيات تم تبويبها في محاورين كالآتي :

1. الجانب القانوني :

- ✓ سن مجموعة من القوانين تعطي كامل الصلاحية للمسؤولين المحليين في اتخاذ القرارات الخاصة بمشاريع الاستثمار السياحي، حتى لا يقتصر دورهم على المشاركة فقط .
- ✓ تسهيل الاجراءات القانونية المعقدة للقضاء على البيروقراطية لفتح المجال للاستثمار اكثر بقطاع السياحة .
- ✓ احداث منظومة جبائية محلية منفصل على نظام الجبائي للدولة تخصص إيراداته بحصص معينة بين الولاية والبلدية والصندوق المشترك للجماعات المحلية .
- ✓ اعادة تجميع البلديات الى حدود محدودة لتقليل من نفقات التسيير وتوجيهها الى تنفيذ برامج تنمية منها قطاع السياحة التراثية .

2. الجانب التسييري :

- ✓ الاهتمام بتطوير آلية جمع البيانات الاحصائية من المكاتب السياحة والسفر لإبراز الاثر الحقيقي لسياحة وتوحيد التصور والمفاهيم لدى المسيرين المحليين والوطنيين .
- ✓ اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين نوعية الخدمة بالهياكل السياحية عبر تراب الولاية .

- ✓ الاستفادة من موقع ولاية المسيلة بين قطبي السياحة بالجزائر (الشمال والجنوب) لتحويلها من مركز عبور إلى وجهة إقامة.
- ✓ تنويع الوجهات السياحية بولاية المسيلة لاستقبال اكبر فئات سياحية .
- ✓ القيام بتوعية المجتمعات المحلية لإكسابه ثقافة سياحية لإعطاء الصورة الامثل للولاية .
- 3. اعادة توظيف المواقع والمناطق الأثرية
- ✓ الحرص على الاستغلال الامثل وفق منهجية التنمية السياحية المستدامة التي تعمل على حماية الموارد الأثرية والبيئة بالمناطق والمواقع الأثرية .
- ✓ استقطاب الاستثمار الخاص داخل مجال المناطق والمواقع الأثرية من خلال تدعيم التحفيزات خاصة بهذا نوع من الاستثمار

VI. قائمة المراجع:

1. CENEAP. (1997). etude statiques financière drs communes . Dans *document interne*.
2. CENEAP. (janvier 2008). le reforme des finances et de le fiscalité locals. document interne.
3. الامر 38/69. (23 ماي، 1969). قانون الولاية . الباب الثالث : الجريدة الرسمية .
4. القانون 09/90. (07 افريل، 1990). قانون الولاية . المادة 63. الجريدة الرسمية .
5. القانون رقم 08/90. (07 افريل، 1990). صلاحيات البلدية. المادة 84 الى 111. الباب الثالث: الجريد الرسمية.
6. المكتب التقني للبلديات اللبنانية. (2007). دليل المنهجي حول المكاتب البلدية للتنمية المحلية. لبنان..
7. تقرير المنظمة العالمية للسياحة. (2012).
8. حسن ابراهيم عيد. (1996). دراسة في التنمية والتخطيط . مصر : دار المعرفة الجامعية .
9. حمدي عبد العظيم. (1991). السياحة . مصر : مكتبة الزهراء الشروق.

10. ريان درويش. (1997). الاستثمارات السياحية في الاردن . تأليف رسالة ماجستير. جامعة الجزائر : معهد العلوم والاقتصاد.
11. علي العيادي. (2001). واقع ومتطلبات تطوير السياحة والصناعات التقليدية في الوطن العربي . تأليف العدد 42، المغرب : مجلة التنمية الصناعية .
12. محمد عرب صاصيلا. (1979). محاضرات في المؤسسات الادارية . تأليف احمد محيو، الطبعة الثانية. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .